

(٦) كل من يحرر أو يمسك محرراً أو سجلًا مما يلزمه القانون أو القرارات لتقديمه أو إسماكه ويشتمل على بيانات كاذبة مع علمه بذلك أو يتعمد إخفاء بيان مما يلزمه القانون أو القرارات بإثباته أو يمنع من تقديمه للجهة الإدارية المختصة .

(٧) كل من يمنع عند الطلب عن تسليم أو رد أموال أو مستندات أو سجلات أو محررات خاصة بالهيئة إلى مجلس إدارة الهيئة أو الجهة الإدارية المختصة .

مادة ١٠٢ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب من يخالف أحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٤٥ ، وكذلك أحكام المواد ٧٣ و ٧٤ و ٧٨ بالجس مدة لا تزيد على أسبوعين وبغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم دائماً بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة .

وفي حالة مخالفة أحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٤٥ وكذلك المسادتين ٧٣ و ٧٨ يحكم القاضي بخلق مقر الهيئة أو المحل بحسب الأحوال .

وفي حالة تكرار المخالفة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز شهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٠٣ - لا يخل تطبيق الأحكام المقدمه بتوقيع أى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

## قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢

في شأن قواعد تعيين وتسوية حالات العاملين بالمستشفيات الخاصة التي آلت إلى التولية أو إحدى الهيئات التابعة لها

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين في الدولة تسوى حالات العاملين القائمين بالعمل وقت صدور هذا القانون بالمستشفيات التي آلت إلى التولية أو إحدى الهيئات التابعة التي تشرف عليها وزارة الصحة والميمنة بالكشف والمرافق وذلك بتعيينهم وتحديد أقدماهم ومرتباتهم وفقاً لقواعد تضمنها لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة ويمثل فيها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة الخزانة .

وإلى أن تفرغ هذه اللجنة من أعمالها يحتفظ هؤلاء العاملين خلال هذه الفترة بالأجور والمرتبات الفعلية التي كانوا يتقاضونها وقت أبولوة هذه

ويجب البت في التظلم خلال سنين يوماً من تاريخ التوقيع . فإذا اقتضت هذه المدة دون أن يبت في التظلم اعتبر قرار الرفض كأن لم يكن .

مادة ٩٩ - تنفيذ طلبات الشهر في سجل خاص بمديريات رعاية الشباب بالمحافظات بأرقام سلسلة بحسب تاريخ ورودها ويوقع الموظف المختص على كل ورقة مرافقة للطلب مع إثبات تاريخ التوقيع .

وترسل صورة من أوراق الشهر إلى وزارة الداخلية لاستطلاع رأيها في طلب الشهر فيما يتعلق بالأمن العام وعلى هذه الوزارة إخطار الجهة الإدارية المختصة برأيها خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إرسال الأوراق إليها ، وإلا اعتبرت موافقة على طلب الشهر .

مادة ١٠٠ - تنفيذ طلبات الهيئات التي تقرر شهر نظامها في سجل خاص بذلك ترقم صفحاته بأرقام سلسلة وتختتم كل صفحة بخاتم الدولة ويعد له فهرس بيان ما يحتويه ، ولا يجوز الشطب فيه وكل تصحيح يتم فيه يكون بالمداد الأحمر ويوقعه كل من الموظف الذي يمهده إليه بالسجل ورئيسه .

كما تنفذ الهيئات التي تقرر رفض شهرها في سجل خاص تسرى عليه الأحكام السابقة .

## الباب الثامن

### العقوبات

مادة ١٠١ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(١) كل من يمارس نشاطاً في مجال رعاية الشباب في تطبيق أحكام هذا القانون من غير طريق هيئة مشهورة .

(٢) كل من يمارس نشاطاً للهيئة يتعارض مع الغرض الذي أنشئت من أجله أو ينفق أموالها فيما لا يحقق هذا الغرض أو يدخل بأموالها في مضاربات مالية أو يتسبب بإهماله في خسارة مادية للهيئة .

(٣) كل من يستمر في مواصلة نشاط هيئة فقدت شخصيتها الاعتبارية مع علمه بذلك .

(٤) كل مصنف وزع أموال الهيئة على خلاف ما يقتضى به قرار التصفية .

(٥) كل من يجمع تبرعات أو يقيم حفلات من أى نوع لحساب هيئة على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة في شأنه .

قبل صدور هذا القانون تسوى حالاتهم اقترافيا وتحدد أوضاعهم في تاريخ انتهاء خدمتهم وفقا للأحكام المبينة في بند ٢٠١ من المادة الأولى .  
على أنه إذا كان راتب العامل في تاريخ الإحالة إلى المعاش يتجاوز الراتب الذي أسفرت عنه التسوية وجب الاعتداد بالراتب الأول بشرط عدم تجاوز نهاية ربط المستوى الوظيفي .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بحكم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإسناد الجمهورية في ١٥ شبان سنة ١٣٩٢ ( ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢ )

أنور السادات

كشف

المحافظة التابع لها المستشفى	اسم المستشفى	رقم
القليوبية	مستشفى المبرة بنتها	١
المنوفية	الملاي الأحمريين الكوم	٢
الشرقية	المبرة بالرفايق	٣
الغربية	المبرة بططا	٤
الغربية	المبرة بالمحلة الكبرى	٥
الدقهلية	المبرة بميت عمر	٦
البحيرة	الملاي الأحمريين بدمهور	٧
البحيرة	المبرة بكفر الدوار	٨
بورسعيد	المبرة ببورسعيد	٩
السويس	الملاي الأحمريين بالسويس	١٠
السويس	المزى الخيرية بالسويس	١١
الإسماعيلية	المبرة بالإسماعيلية	١٢
بنى سويف	الملاي الأحمريين ببنى سويف	١٣
المنيا	المبرة بالمنيا	١٤
أسيوط	المبرة بأسيوط	١٥
أسيوط	الإيمان بأسيوط	١٦
سوهاج	الملاي الأحمريين بسوهاج	١٧
الفيوم	دار التحرير بالفيوم	١٨
القاهرة	الروضة بالقاهرة	١٩

المستشفيات إلى الجهات المشار إليها ، ويراعى في تعيين وتسوية حالات هؤلاء العاملين الأوضاع الآتية :

( ١ ) تسوى حالات العاملين المؤهلين على أساس وضعهم ابتداء ، في الفئات المقررة لمؤهلاتهم وضم ثلاثة أرباع مدة خدمتهم السابقة ثم إجراء تدرجهم بالعلاوات خلال المدة المضمومة مع تزييتهم اقترافيا كل خمس سنوات ، ويشترط ألا يسبق العامل أيا من نظرائه الذين عينوا في ذات تاريخ تعيينه الفرضى أو في تاريخ سبق .

( ٢ ) تسوى حالات العاملين غير المؤهلين على أساس وضعهم ابتداء ، في الفئات المعادلة لدرجات كادر ٤٤ الليفية المقررة للحرف التي كانوا يشغلونها في تاريخ أبولة المستشفى إلى إحدى الجهات المشار إليها . على أن تحدد أقدمياتهم في هذه الفئات من تاريخ تعيينهم في تلك الحرف وذلك طبقا للبيانات الثابتة بسجلات المستشفى ثم إجراء تدرج مرتباتهم بالعلاوات وفقا للقواعد التي تضعها اللجنة المشار إليها . فإذا بلغت مدة خدمة العامل في الفئة المعين بها ما يعادل المدة المنصوص عليها في الجدول الثاني المرفق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ رقي إلى الفئة التالية للفئة المعين بها ويحدد أقدميته فيها من تاريخ استيفائه تلك المدة أو من تاريخ ضم المستشفى إليها أقرب بشرط ألا يترب على ذلك أن يسبق العامل أيا من نظرائه في الحرفة الذين عينوا في ذات تاريخ تعيينه الفرضى أو في تاريخ سبق .

( ٣ ) يحتفظ للعاملين المشار إليهم في رقم ١ و ٢ بالمرتبات التي كانوا يتقاضونها متى زادت عن المرتبات المستحقة لهم بمنتهى التسويات المشار إليها ، على أن تستهلك ما يتجاوز منها نهاية الربط للمستوى المعين فيه العامل من العلاوات والترقيات المستحقة مستقبلا .

مادة ٢ - يجوز بقرار من وزيرى الصحة والخزينة إضافة مستشفيات أو وحدات علاجية أو أية جهات أخرى سبق أن آلت إلى إحدى الجهات المشار إليها ولم يسبق تسوية حالات العاملين بها بمنتهى قواعد تنظيمية عامة صادرة في هذا الشأن من السلطة المختصة وحيثما تسرى على هؤلاء العاملين أحكام هذا القانون وتسوى حالاتهم وفقا للقواعد الواردة به .

مادة ٣ - استثناء من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه يستحق العاملون المعينون طبقا لأحكام هذا القانون العلاوات الدورية في أول يناير التالى لاتهاء سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - لا يترتب على تطبيق هذا القانون حق الطعن في القرارات الإدارية التي صدرت قبل تاريخ العمل به ولا تصرف فروق مالية إلا اختيارا من هذا التاريخ .

مادة ٥ - العاملون الذين كانوا قائمين بالعمل بالمستشفيات المشار إليها في تاريخ الضم وانتهت خدمتهم ببلوغ السن المقررة للإحالة إلى المعاش